اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

محضر اجتماع

الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ المتعلقة بالمسؤولية من اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ

٢٩ نيسان/ أبريل – ٢ أيار/ مايو ٢٠٢٥

مقر المنظمة الرئيسي، جنيف

افتتاح الاجتماع

١- يتضمن هذا التقرير ملخصاً للمناقشات التي جرت في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ المتعلقة بالمسؤولية من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية)، والذي عُقد حضورياً في مقر المنظمة في جنيف.

٢- وأشار رئيس أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية، في معرض افتتاح الاجتماع، إلى أن عمل فريق الخبراء قد دخل مرحلته النهائية في أعقاب التزام الفريق بالوفاء بالولاية التي أوكلها إليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية بموجب القرار FCTC/COP10(13). وأُكِّد من جديد على الركائز الثلاث لولاية فريق الخبراء.

اعتماد جدول الأعمال

٣- اعتُمد جدول الأعمال الوارد في ملحق هذا التقرير.

التقدم المحرز في العمل حتى الآن، في أعقاب الخطوات التالية المتفق عليها في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء

٤- أرسل الخبراء أقسام التقرير المسندة إليهم ودراسات الحالة المطلوبة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، على النحو الذي قرره فريق الخبراء في اجتماعه الثاني. وعُمِّمت مسوّدة أولى للتقرير، تولى إعدادها الرئيس، على الخبراء في بداية عام ٢٠٢٥، وقدم هؤلاء تعليقاتهم على المسوّدة الأولى في شباط/ فبراير ٢٠٢٥. وقاد الرئيس جهود تنقيح التقرير، فيما تم تعميم المسوّدة المنقحة للتقرير على الخبراء في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥.

استعراض فريق الخبراء لمسوّدة التقرير وتحقُّقه من صحتها

٥- خلال اليومين الأولين من الاجتماع، استعرض فريق الخبراء مسوّدة تقريره المنقحة فضلاً عن التعليقات التي قدمها الخبراء بشأنها. وفي اليوم الثالث من الاجتماع، اقترح الرئيس ونوابه مسوّدة مُحدّثة ومنقحة لتقريره، تراعي التعليقات الواردة من الخبراء. ونوقش كل قسم على حدة.

معلومات أساسية واجتماعات فريق الخبراء وموجز للأعمال السابقة التي اضطلعت بها أمانة الاتفاقية وفريق الخبراء السابق المعني بالمادة ١٩

٦- في معرض مناقشة الأقسام الافتتاحية لمسوّدة التقرير، طلب فريق الخبراء توضيح عدد الردود المستلمة على استبيان المسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية.

٧- ولاحظ فريق الخبراء أنه ينبغي الحفاظ على الاتساق والإيجاز، مع الإشارة حيثما أمكن إلى التقارير السابقة عن تنفيذ المادة ١٩ التي نظر فيها مؤتمر الأطراف.

استعراض الممارسات والسياسات التي تطورت على مستوى الأطراف

٨- أعرب أعضاء فريق الخبراء، عند مناقشة هذا القسم من التقرير، عن قلقهم إزاء إدراج نص قد يبدو أنه يفسر الاتفاقية، وهو دور يقتصر على الأطراف. وتباينت آراء الخبراء بشأن أنواع الدعاوى القضائية أو الإجراءات التي تندرج ضمن المادة ١٩. وجرى التأكيد على ضرورة تعزيز التقرير للإشارة إلى أن الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ ينبغي أن تكون لغرض مكافحة التبغ، على النحو المبين في الفقرة ١ من هذه المادة.

٩- وجرى التشديد على ضرورة ضمان أن ينعكس نطاق الدعاوى الجنائية الرامية إلى إنفاذ التدابير وردع السلوكيات غير المشروعة بشكل مناسب في التقرير، إلى جانب الدعاوى المدنية التي تركز على التعويض. وقُدمت اقتراحات من بينها إدراج انتهاك تدابير مكافحة التبغ في سياق المسائل الجنائية، وتقديم أمثلة على ممارسات المسؤولية الجنائية (مثل القضايا التي تخص شركة بريتيش أمريكان توباكو) يمكن أن تكون في شكل جداول، واستخدام قوائم ذات تعداد نقطي تيسيراً للقراءة.

١٠- وفيما يتعلق بالمسؤولية المدنية، اتفق الخبراء على إدخال تنقيحات إضافية على القسم المتعلق بكندا. وأُشير إلى ضرورة تحديث المعلومات والمراجع المتعلقة بالقضايا الأخرى، مثل تلك التي تخص نيجيريا والبرازيل.

١١- وأُجريت مناقشة أوسع نطاقاً بشأن الجمهور المُستهدف بالتقرير ومستوى التفصيل المناسب. وجرى التشديد على أن المادة ١٩، على غرار الاتفاقية ذاتها، تتطلب عملاً يشمل الحكومة بأكملها تشارك فيه وزارات العدل والخزانة والمدعون العامون، وهو ما قد يتطلب مزيداً من المعلومات التقنية. ويكمن التحدي في توفير محتوى كافٍ للمهنيين القانونيين، على أن يظل مفهوماً بما يكفي لحثّ جهات التنسيق المعنية بالمعاهدة، التي غالباً ما تمثل قطاع الصحة، على اتخاذ إجراء.

١٢- وانصب تركيز استعراض القسم المتعلق بالتدابير الإدارية الرامية إلى تحديد المسؤولية على الأساس المنطقي لهذه التدابير، مع التسليم بقيمتها المحتملة كبدائل للتقاضي تتسم بسرعة أكبر وبتدني طابعها الرسمي، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. كما سُلِّط الضوء على إمكانية أن تؤدي الإجراءات الإدارية إلى نزع الصفة الطبيعية عن دوائر صناعة التبغ. وأُوضِح أن هذا القسم يركز على العمليات الإدارية وينبغي أن يستبعد التقاضي أمام المحاكم، والذي كان محور تركيز قسم منفصل.

١٣- وعند النظر في القسم المتعلق بالعمل الجاري في المحافل الدولية، أُشير إلى أمثلة تتعلق بحقوق الإنسان قد تكون ذات صلة بمكافحة التبغ. واقتُرح توسيع نطاق المناقشة بشأن حقوق الإنسان إلى ما هو أبعد من "الحق في

الصحة" لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وعند النظر في التقاطع بين البيئة ومسؤولية دوائر صناعة التبغ، شدّد بعض الخبراء على مشكلة نفايات السجائر. وتوخياً للإيجاز، يمكن إحالة الأمثلة إلى تقرير أمانة الاتفاقية بشـــأن تنفيذ المادة ١٨ (المطلوب بموجب القرار FCTC/COP10(14))، ويمكن أن يكون ذلك انطلاقاً من القســـم المتعلق بالمسؤولية المدنية. ونظر فريق الخبراء فيما إذا كان ينبغي إدراج معلومات مفصلة عن جزاءات أو عقوبات محددة في القسم المتعلق بالإبلاغ عن التبغ والكشف عنه من تقريره النهائي.

١٤- وفي مجال الدعم التقني وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ المادة ١٩ على نحو فعال، اقتُرح تسليط الضوء على إمكانية اللجوء إلى المحاكم الأجنبية ورفع دعاوى قضـــائية ضـــد الشـــركات الأم، ولا ســـيما بالنســـبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وضع خيارات تتيح للأطراف الكشف عن جهود دوائر صناعة التبغ الرامية إلى التهرب من نُظم المسؤولية المطبقة أو تقويض مكافحة التبغ والتصدي لتلك الجهود

١٥- تتمثل إحدى النقاط المُثارة في أن التنفيذ الفعّال للمادة ٥-٣ باتباع نهج يشـــمل الحكومة بأكملها يُمكن أن يُســـاعد على منع دوائر صـــناعة التبغ من تقويض جهود مكافحة التبغ. ونوقشـــت مســـألة لجوء شـــركات التبغ إلى إجراءات الإعسار بوصفها أسلوباً محتملاً من أساليب التهرب من المسؤولية. وجرى تعداد مجموعة من الأساليب الأخرى التي تنتهجها دوائر صـــــناعة التبغ، بما فيها البحوث المتحيزة لممولّيها ومبادرات المســـــؤولية الاجتماعية للشركات التي تخدم مصالحها الذاتية. وقد اعتُبر استثمار دوائر صناعة التبغ في قطاعيْ المستحضرات الصيدلانية والرفاه على أنه مشكلة.

١٦- وعند النظر في هذا القسم، حدد الخبراء عدداً من الخيارات أو الحلول لإدراجها في التقرير.

إمكانية وضع منهجية تتيح تقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ أو تحديدها كمّياً

١٧- بعد الانتهاء من تقييم جميع المنهجيات الرئيسية التي يمكن أن تكون مناسبة حسب السياق القانوني، اتفق فريق الخبراء على أن ثمة منهجية واحدة تتيح توفير بيّنات قوية بسهولة لغرض استخدامها في القضايا المندرجة في إطار المسؤولية المدنية. كما يمكن استخدام العديد من المنهجيات الأخرى تبعاً لأهداف التقاضي وأغراضه ومع تقييم مدى ملاءمتها للنُظم القانونية تقييماً مسبقاً.

خيارات تنفيذ المادة ١٩

١٨- نظر فريق الخبراء في المبادئ العامة والتوصـــيات المتعلقة بتنفيذ المادة ١٩ الواردة في مســـوّدة تقريره المحدّثة.

١٩- وتطرقت المناقشات بشأن المبادئ العامة إلى ضرورة ضمان أن يشمل نطاق الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية "الأضـــرار الناجمة عن التبغ" بشـــكل منتظم في جميع أجزاء التقرير، بما في ذلك الأضـــرار المتصـــلة بإنتاج التبغ وتصنيعه وتوريده والتخلص منه.

٢٠- وشملت التوصيات المتعلقة بالدعاوى المتصلة بالمسؤولية تعزيز النهج الذي يشمل الحكومة بأكملها للوفاء بالالتزامات المنصـــوص عليها في المادة ٥-٣ عن طريق اتخاذ عدد من التدابير. وثمة توصـــيات أخرى تتعلق بالمسؤولية الشخصية لمديري الشركات التي ثبت أنها مسؤولة جنائياً عن انتهاكات قوانين مكافحة التبغ، ووضع تدابير حماية فعّالة للمُبلِّغين عن المخالفات والجهات التي تتصدى لدوائر الصناعة. وأُوصي بالاستعانة بالإجراءات الإدارية والمحاكم، بما فيها تلك القائمة، مثل المحاكم المعنية بالبيئة أو حقوق الإنسان.

٢١- وواصـــل فريق الخبراء تحســـين توصـــياته المتعلقة بتبادل المعلومات ورصـــدها، بما في ذلك ما يتعلق بالمعلومات التي ينبغي أن يُطلب من دوائر صناعة التبغ إبلاغها إلى السلطة الحكومية المختصة.

الملحق ١: قائمة غير حصرية بالموارد المشروحة ذات الصلة بالمادة ١٩

٢٢- أُدرجت قائمة غير حصرية بالموارد المشروحة التي يمكن للأطراف الرجوع إليها في تنفيذ المادة ١٩، في الملحق ١ من مسوّدة التقرير الذي جرى تعميمه على الخبراء.

الملحق ٢: مشروع قرار يُعرض على مؤتمر الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية لينظر فيه

٢٣- أكد فريق الخبراء أنه سيُدرج مشروع قرار في المسوّدة النهائية للتقرير.

وثائق تكميلية

(أ) جمع معلومات عن الممارسات التي تطوّرت على مستوى الأطراف والخيارات المتاحة للأطراف

٢٤- اتُّفق على أن يُنشر نموذج استبيان المسح المتعلق بتنفيذ المادة ١٩ بوصفه وثيقة تكميلية في دورة مؤتمر الأطراف الحادية عشر.

(ب) محاضر الاجتماعات الأول والثاني والثالث لفريق الخبراء

٢٥- لقد تم التحقق من محضـــريْ الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء. وســـيُتحقق من محضـــر الاجتماع الثالث في الوقت المناسب.

الخطوات التالية

٢٦- وافق فريق الخبراء على الجدول الزمني لوضع التقرير في صيغته النهائية:

- يُرسِل الخبراء النص المعلَّق إلى الرئيس ونوابه بحلول ٢ أيار/ مايو؛
- سيرسل الرئيس ونائب الرئيس نسخة منقحة من التقرير إلى الخبراء لاستعراضها بشكل نهائي بحلول ١٢ أيار/ مايو؛

- سترد أي تعديلات محددة على النص، إن وُجدت، من الخبراء بحلول ١٥ أيار/ مايو؛
- سـيُرسِـل الرئيس ونوابه النسـخة النهائية من الوثيقة إلى أمانة الاتفاقية لغرض تجهيزها (التحرير غير الموضوعي والترجمة والنشر) بحلول ١٩ أيار/ مايو، وإلى الخبراء للعلم.

اختتام الاجتماع

٢٧- شكر الرئيس المشاركين على إسهاماتهم واختتم الاجتماع.

الملحق

جدول الأعمال المؤقت

١- افتتاح الاجتماع

٢- اعتماد جدول الأعمال

٣- التقدم المحرز في العمل حتى الآن، في أعقاب الخطوات التالية المتفق عليها في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء

٤- استعراض فريق الخبراء لمسوّدة التقرير وتحقُّقه من صحتها

٥- وثائق تكميلية:

(أ) جمع معلومات عن الممارسات التي تطوّرت على مستوى الأطراف والخيارات المتاحة للأطراف؛

(ب) محاضر الاجتماع الأول والثاني والثالث لفريق الخبراء

٦- الخطوات التالية

٧- ما يستجد من أعمال

٨- اختتام الاجتماع